الصهيوني بعد ان اثبتت سلامة موقفها تجاه المنظمات الفلسطينية » !

اما الون ،فقد كافأ النظام السوري على قيامه بدوره خير قيام ، بأن تناولت التعديلات الطفيفة على مشروعه القديم الجولان هذه المرة ، ذلك ان مشروعه القديم ، لم يذكر اي انسحاب من مرتفعات الجولان ، في حين يتناول الاقتراح الجديد الانسحاب من بعض الجولان على الوجه التالي : « اعادة جزء من الجولان للسوريين ، ليس بعيدا عن الخط الحالي ، ضمن اطار تسوية تتم ومفاوضات تنشأ مع الجانب السوري » .

●● اتحاد رجعي اردني ـ سوري

٤ ـ والظرف العربي ، لم يكن مواتيا في يوم كما هو الان لتقبل مشاريع تصفوية كمشروع الون هذا ، فمن المنتظر ان ينتهي الخلاف الظاهري حول تفاصيل التسوية بين الاسد والسادات ، على يد العراب الرجعي الملك خالد . كما ان الجبهة الشمالية والشرقية للعدو الصهيوني قد يمكن ان يضمها اتحاد كونفدرالي قد يعلن عنه بين حين واخر ، واخذت تعبيراته العملية في البروز ، وبهذا الصدد ، لن تكون امام الحلول الصهيونية اي خلافات بين سوريا والاردن ، بل ستجد امامها جبهة تصفوية واحدة ومواتيه تماما للاخذ والعطاء امام هذه الحلول ، خاصة بعدما نالا معا وسام تصفية الثورة الفلسطينية ـ كما تظن الجبهة الرجعية العربية .

وقد صرح الون خلال اجتماعه مؤخرا برؤساء المنظمات اليهودية بالولايات المتحدة بأن مشروع روجرز قد مات ، وان اسرائيل توافق فقط على تسوية لازمة الشرق الاوسط تعطيها حدودا يمكن الدفاع عنها . و « اسرائيل » لا يمكن ان تنسحب دون مقابل » !

ومن الجدير بالذكر انه ترافق مع نشر اقتراح الون المذكور اخبار صحفية عن استعداد بعض الدول العربية للاعتراف بالكيان الصهيوني وهي سعودية خالد ومصر السادات ، وسوريا الاسد ، واردن حسين .

ان صورة الوضع العربي والدولي المستجيب تماما للتسوية المطروحة ، والقابل بمناقشة اي اقتراحات « بناءة » ! كانت وراء التوقيت الناجح لطرح مقالة ـ مشروع الون على الرغم من ردود الفعل المتفاوتة على هذا المقال .

●● العدو : مع وضد !

على الصعيد الداخلي الصهيوني ، هاجم « زفولون هامر » وزير الشؤون الاجتماعية الون

مساعدات مالية اميركية لانقاذ الاقتصاد الصهيوني

تم في واشنطن توقيع ثلاث اتفاقات جديدة بين الولايات المتحدة الاميركية والكيان العنصري الصهيوني ، يحصل بموجبها هذا الكيان على مساعدات مالية قدرها خمسة وسبعون مليون دولار في محاولة لانقاذ الاقتصاد الصهيوني المنهار .

وقد وقع الاتفاق عن الجانب الاميركي مدير عام الوكالة الاميركية للاتحاد الدولي وعن الجانب الصهيوني سفير الكيان الصهيوني في واشنطن .

وتأتي هذه الاتفاقات الجديدة في نطاق تعهد الولايات المتحدة لتقديم مبلغ ٤٥٠ مليون دولار لسد العجز في ميزان المدفوعات داخل الكيان الصهيوني .

رابين : احداث لبنان لن تتوقف !!

استبعد اسحق رابين رئيس وزراء العدو العنصري الصهيوني امكانية وقف الاشتباكات المسلحة على الساحة اللبنانية ، بين الانعزاليين من جهة والقوات التقدمية اللبنانية والثورة الفلسطينية من جهة ثانية .

جاء ذلك في حديث لرئيس وزراء العدو لصحيفة «هارتس» الصهيونية في الارض المحتلة .

وقال اسحق رابين ـ انه يرى بأن هذه الاشتباكات ستزداد حدة وشراسة .

واعرب رابين عن اعتقاده بأن سياسة اسرائيل تجاه لبنان قد اثبتت صحتها الاحداث التي تجري ، الان ، على الساحه اللبنانية .

وكان اسحق رابين قد صرح في وقت سابق ، وقبل بداية الاحداث اللبنانية ، انه يتعين على اسرائيل عدم الرد على عمليات المقاومة الفلسطينية ، فأن هناك من يرد عليها فوق الساحة اللبنانية .

على الحدود ليكون لها نصيب اكبر في احتمال القبول من جانب العرب .

اما جيروزاليم بوست فاعترضت على المشروع وقالت ان التوقيت السيء لنشر المقال احرج حتى المؤيدين بوضوح لمشروع الون .

اما الون نفسه فقد برر نشر مقاله ، في مجلس الوزراء الصهيوني قائلا ان سياسة « ولا شبر من الارض » من شأنها ان تلحق ضررا « باسرائيل » ، ولهذا قام بتفسير الموقف « الاسرائيلي » حيال الحدود الامنة .

●● ايبان : المطلوب قرار حكومي

اما ابا ايبان ، وزير خارجية العدو السابق ، فقد اتفق مع الون حول توقعه بتبدد العدوء السياسي مع انتهاء المعارك في لبنان ومع المعركة الانتخابية في الولايات المتحدة وان سنة ١٩٧٧ ستكون سنة مفاجآت ، وان على اسرائيل الاستعداد لذلك . لكنه من ناحية اخرى اعترض على مشروع الون قائلا : « ان الذي يهمني والمطلوب هو قرار حكومي حاسم وملزم ، ان الشيء غير اللازم هو نشر مواقف وزارية مختلفة ومتناقضة وغير ملزمة » . واضاف ايبان يقول « لو ان الوزير تعلم درسا من لبنان لاكتشف ان قوة الدولة لا تكمن في مساحتها المرسومة على الخارطة بل في تضامن المواطنين » ! .

اما مناحيم بيغن زعيم المعارضة فقد طالب باقصاء وزير الخارجية الون ! وما تزال ردود الفعل الصهيونية تتوارد على المقال المذكور .

●● مصر : رفض خجول !

اما على الصعيد العربي ، فقد مر ما يزيد عن اسبوع على نشر تفاصيل المقال دون اي ردة فعل رسمية عربية عليه لكن ما لبث ان صرح محمود عمرو ، الناطق باسم الوفد المصري في الامم المتحدة تعليقا على المقال بقوله « ان اي خطة لا تتضمن الانسحاب الكامل الى حدود ما قبل ١٩٦٧ واستعادة الفلسطينيين حقوقهم ستكون غير مقبولة من الحكومة والشعب المصريين » .

ومقاله ، وقال ان الون خالف موقف الحكومة القاضي بعدم رسم خرائط حتى حلول السلام .

وقالت « هآرتس » ان المقال قدم دفعة قوية للاعلام الاسرائيلي في الساحة الدولية ، لانه اكد على اهمية حدود الامن حتى في عصر الصواريخ، واختلفت « دافار » تماما مع رأي هآرتس واعترضت على التوقيت من حيث ان الحرب اللبنانية لم تنته بعد ! وايدت عل همشمار المقال ،الا انها اعربت عن اعتقادها بأن الوزير الون بالغ فيما يتعلق بالمطالب الاقليمية . وهي تعتقد بوجوب الاكتفاء باجراء تعديلات طفيفة

●● الاردن : خطوة ايجابية !

وفي عمان قالت صحيفة « جوردن تايمز » الاردنية انه نظرا لما يمثله الون (!) « فان هناك احساساً عاماً في اسرائيل والعالم بأن مقال الون الاخير ، خطوة ايجابية وتعبيرا عن رغبة اسرائيل في التوصل الى تسوية سلام مع العرب » .

تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة وملوك النفط

احتدمت في الولايات المتحدة المعركة حول المقاطعة العربية لاسرائيل وقضية تعامل الشركات الاميركية العاملة في الاقطار العربية مع القوانين المتعلقة بها . وكانت اخر نتائج هذه المعركة اقرار الكونغرس الاميركي مؤخرا ، تعديلا على مسودة قانون الاصلاح الضرائبي ينسجم وحرص الولايات المتحدة الشديد على عدم المساس بمصالح اسرائيل ورغبتها الدائمة في العمل على تصفية هذه المقاطعة العربية ، رغم الفجوات الواسعة فيها .

فقد اقر الكونغرس الاميركي تعديلا ينص على سحب الامتيازات الضريبية والتصديرية من الشركات الاميركية التي ترتبط بعلاقات عمل في البلدان العربية المقاطعة لاسرائيل ، وتلتزم بقوانين هذه المقاطعة ، ان بعدم التعامل مع اسرائيل او بعدم التعامل مع الشركات المتعاملة مع اسرائيل . وقد سارعت الصحافة الاميركية بامتداح هذا القرار باعتبار انه « يخفض من قلق اسرائيل المتنامي بشأن العلاقات التجاريةالوثيقة بين الولايات المتحدة والاقطار العربية » .

وكانت قضية « التزام » الشركات الاميركية العاملة في البلدان العربية بقوانين المقاطعة العربية لاسرائيل ، قد اثارت جدلا حاميا بصورة متزايدة في واشنطن ، خاصة في خلال حملة انتخاب الرئاسة الاميركية عندما ركز المرشح الديمقراطي ، جيمس كارتر على سياسة منافسة الرئيس فورد تجاه المسألة ، متهما اياه بغض النظر عن سلوك شركات اميركية لنهج يمس بمصالح اسرائيل من حيث تعهدها الالتزام بقوانين المقاطعة العربية .

واساس هذا الجدل كان ان البلدان العربية النفطية خاصة ، قد فرضت على الشركات الاميركية العاملة فيها الالتزام بقوانين المقاطعة العربية المعمول بها . وبسبب تكالب الشركات الاجنبية على عقود وصفقات مع البلدان العربية النفطية ، فأن تقارير نشرت في الولايات المتحدة كشفت ان هناك الاف من الشركات الاميركية تلتزم بدرجة او بأخرى بقوانين المقاطعة العربية ضد اسرائيل لتضمن امكانات التعامل التجاري مع هذه الاقطار العربية الغنية . واصبحت المسألة قضية رئيسية في موسم التنافس على الرئاسة الاميركية بين حزبي النظام الاميركي .

وقبل تحدي المرشح الديمقراطي كارتر للرئيس فورد حول هذه المسألة في حملته الانتخابية ، كانت الادارة الاميركية تقف موقف المعارض لاي تشريع يفرض عقوبات على الشركات الاميركية التي يتبين التزامها بقوانين المقاطعة العربية . ولم يكن لهذا الموقف المعارض اي صفة عدائية لاسرائيل بطبيعة الحال ، ولكنه كان يأخذ في عين الاعتبار حقيقة ان هذه المقاطعة العربية غير محكمة التطبيق ، وامكانات التحايل بالتالي متوفرة ، وان ما تحققه الشركات الاميركية العاملة في الاقطار العربية ، من ارباح خيالية تبرر « غض النظر » على تعهدها بالالتزام بقوانين المقاطعة العربية . وكان الرئيس فورد يواجه المنتقدين بالقول بأن حل هذه المسألة من الافضل ان يتم « بالتفاوض » ، لا بالتشريعات التي تفرض على الشركات الاميركية العاملة في الاقطار العربية ، قيودا من الصعب تطبيقها ...

ولكن مباشرة المرشح كارتر حملته على فورد حول هذه القضية استدرارا لاصوات الناخبين دفعت فورد الى التخلي السريع عن موقفه المعارض . وكانت اولى بشائر هذا التراجع اعلانه امام مؤتمر منظمة « البناي بريت » الصهيونية، بأنه ينوي العمل الجدي لمعارضة هذه المقاطعة التي تمارسها الشركات الاميركية المعنية ، وبواسطة تشريع القوانين ،اذا اقتضت الضرورة ذلك ..

والجدير بالذكر ان لدى مكتب المقاطعة العربية لاسرائيل لائحة باسماء حوالي ١٥٠٠ شركة ـ اميركية في معظمها ـ يحرم التعامل معها ، بسبب عدم تقيدها بقوانين المقاطعة . ومن بين هذه الشركات ،شركة فورد والكوكاكولا ،وتتطلب هذه القوانين ان تبرز الشركات الاجنبية التي تتعامل مع البلدان العربية ما يشهد على عدم تعاملها مع اسرائيل او مع شركات اخرى تتعامل مع اسرائيل .

ولكن يبقى انه لا يمكن الجزم بمدى احكام تطبيق هذه القوانين ، خاصة وان هناك شركات اجنبية تتعامل مع اسرائيل ومع شركات تتعامل بدورها مع اسرائيل ، ومع ذلك فأن اعمالها التجارية مزدهرة في العالم العربي . ومن هذه الشركات ، شركة جنرال الكتريك ، التي تصنع المحركات للطائرات المقاتلة الاسرائيلية ، وشركة ماكدونال دوغلاس ،التي تزود اسرائيل بالطائرات وشركة فنادق هلتون وشركة اي.بي.م، على سبيل المثال لا الحصر .

وينطلق دعاة تشريع قوانين لمعاقبة الشركات الاميركية التي تتعهد الالتزام بقوانين المقاطعة العربية لاسرائيل ،في دفاعهم عن وجهة نظرهم بالاشارة الى ان مصالح الشركات الاميركية هذه العاملة في الاقطار العربية النفطية ، لن تتضرر اذا ما رفضت هذه الشركات مثل هذا الالتزام لان هذه الدول النفطية بحاجة بدورها ملحة للخبرات والتقنية الاميركية، وبالتالي ، فأن هذه الدول « لن تدع المقاطعة الاقتصادية العربية ، تتدخل في عملية تنميتها الاقتصادية » .. (!)

ويبدو ان وجهة النظر الاميركية هذه قد تغلبت بالتعديل الاخير الذي اقره الكونغرس الاميركي والقاضي بحرمان الشركات الاميركية المعنية ، من التمتع بالامتيازات الضريبية والتصديرية التي تتمتع بها الشركات الاميركية ذات الاعمال التجارية في الخارج . كما يبدو ان الادارةالاميركية تراهن على استبدال الادوار مع الدول النفطية العربية ، فتطالبها بأن تقوم هي « بغض النظر» عن تعامل الشركات الاميركية العاملة في اراضيها ، مع اسرائيل برغم قوانين المقاطعة العربية .

تغييرات في قيادة بحرية العدو

اجرت القيادة العسكرية في الكيان العنصري الصهيوني تغييرات في قيادة سلاح البحرية .

فقد جاء في بيان اصدرته القيادة العسكرية للعدو انه تقرر تسليم الاميرال اليائيل يارکاي قيادة السلاح البحري الصهيوني اعتبارا من يوم الخميس القادم ، بدلا من بنيامين تيليم ويذكر ان اليائيل يارکاي سبق وان تولى قيادة سلاح البحرية في الكيان الصهيوني ابان حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

ومن المعروف ان العدو الصهيوني يعتمد حاليا على سلاح البحرية في محاصرته للموانيء الوطنية اللبنانية .